مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية (دراسة ميدانية)
اسم الكاتب: د. حسين أحمد دحدوح، درويش فيصل مراد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4583
تاريخ الاسترداد: 2026/04/20 15:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية (دراسة ميدانية)

الدكتور حسين أحمد دحدوح*
درويش فيصل مراد**

(تاريخ الإيداع 30 / 6 / 2014. قُبِل للنشر في 22 / 10 / 2014)

□ ملخّص □

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية في سورية وذلك لحمايتها واستمراريتها، ولتحقيق هذا الهدف طورت استبانة تضمنت الأنشطة التي تمارسها إدارة التدقيق الداخلي وتسهم في الحد من المخاطر التشغيلية، تم توزيعها على العاملين في إدارة العمليات المصرفية وإدارة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية والبالغ عددها/3/ مصارف، حيث بلغ العدد الاجمالي للعاملين في الإدارتين المذكورتين/70/ عاملاً، وزعت /70/ استبانة أُستلم منها /60/ استبانة صالحة للدراسة مؤلفة من/45/ استبانة تعود إلى إدارة العمليات المصرفية و/ 15/ استبانة تعود إلى إدارة التدقيق الداخلي، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر عيتني الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تفعيل دور إدارة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية السورية لضمان استمراريتها.

الكلمات مفتاحية: التدقيق الداخلي، المخاطر التشغيلية.

*أستاذ– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق– سورية.
**طالب دراسات عليا (دكتوراه)– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق– سورية.

2014مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (5)
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (5) 2014

The Contribution of Internal Audit in the Reduction of Operational Risks of Islamic Banks in Syria (Field Study)

Dr. Hussein Ahmad Dahdouh*
Darwish Faisal Murad**

(Received 30 / 6 / 2014. Accepted 22 / 10 / 2014)

□ ABSTRACT □

This study aims to state the extent of the contribution of internal audit in the reduction of operational risks faced by Islamic banks in Syria in order to protect and continuity. To achieve this goal, the researcher depends on the style of the questionnaire that has been distributed to workers in the management of banking operations and management of the internal audit in Islamic banks operating in Syria, that are 3 banks, where the total number of workers in both the Department of Banking Operations and Internal Audit Department is 70 employees, and has been distributed to 70, and collected 60 valid questionnaires for the study: 45 questionnaires relate to the Department of Banking Operations, 15 to the Internal Audit Department. The findings of this study showed that the Internal audit contribution in reduction of operational risks faced by Islamic banks in Syria, from the standpoint of the two specimens, the most important study, as recommended by the necessity of activating the role of the Internal Audit Department in the process of operational risk management in Islamic banks to ensure its continuity.

Keywords: Internal audit, Operational risk .

*Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, DamascusUniversity, Damascus, Syria.
**Postgraduate Student , Department of Accounting, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.

مقدمة:

لقد تطورت الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها المصارف عبر التاريخ سواء على مستوى الفرد (عملاء المصرف) أو على مستوى الاقتصاد الوطني، وتوسعت نشاطاتها إلى خارج حدود البلد، وإن التوسع والتشابك في الخدمات والتطور الكبير في استخدام الوسائل الإلكترونية كبديل للسجلات اليدوية للسيطرة على العمليات المصرفية أدى ذلك إلى حدوث مخاطر كبيرة تعرضت لها المصارف مثل ضعف الأنظمة الالكترونية وانتشار عمليات الاحتيال والقرصنة المصرفية وعمليات التصدير والاستيراد الصورية وما يرافقها من خسائر كبيرة قد تهدد وجود الكثير من المصارف.

لذلك جاء تطور مفاهيم التدقيق الداخلي في المؤسسات المصرفية ليعكس التطورات في الصناعة المصرفية والتطور في استخدام الوسائل الالكترونية وزيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف وأصبح التدقيق الداخلي مصدراً استشارياً وتوجيهياً يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر وتقليل المخاطر إلى حدود مقبولة لذلك ظهر أسلوب التدقيق المبني على المخاطر والذي من خلاله يتم إتباع أسلوب لترتيب الأولويات سواء في خطط التدقيق أو أثناء عملية التدقيق للعمليات والأنشطة وذلك للتركيز على المراكز ذات المخاطر العالية ليتم تغطيتها بشكل جيد والذي يؤدي في النهاية إلى الكفاءة في استخدام موارد التدقيق الداخلي، وكذلك ربط أنظمة الرقابة الداخلية بالمخاطر وتقييمها على هذا الأساس، وتحديد الضوابط الرقابية التي تحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وذلك من خلال الوصول إلى الفجوة الرقابية مابين البيئة الرقابية المثالية والبيئة الرقابية المطبقة واتخاذ القرارات المناسبة بشأن معالجتها، وقد تبنت العديد من المنظمات المهنية أسلوب التدقيق المبني على المخاطر من خلال إصدار معايير جديدة ومنشورات عديدة في مجال التدقيق حيث تبناها:

- معهد المدققين الداخليين الأمريكي IIA (The Institute of Internal Auditor)
- جمعية رعاية المؤسسات COSO (The Committee of Sponsoring Organizations)

من هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية إلى حدودها المقبولة وذلك بما يعزز من حماية المصارف الإسلامية في سورية من اجل تدعيم مسيرة استقرارها وتهيئة الظروف لاستمرار نموها.

مشكلة البحث :

في ظل توجه الاهتمام نحو التدقيق الداخلي المبني على المخاطر بوصفه أحد الأساليب الحديثة المستخدمة في التدقيق بحيث يتم من خلاله توجيه جهود التدقيق نحو المراكز والأنشطة ذات المخاطر العالية في المؤسسات، كان لابد من تسليط الضوء على هذا الدور وبيان مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية، لذا تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- هل يسهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة العمليات المصرفية ؟

2- هل يسهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة التدقيق الداخلي؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية وآراء العاملين في إدارة التدقيق الداخلي فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

الأهمية:

تسهم هذه الدراسة في تحديد الأنشطة التي تمارسها إدارة التدقيق الداخلي بهدف الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجهها المصارف الإسلامية في سورية وذلك لضمان استمراريتها، كما تكمن أهمية الدراسة في إغناء الجانب المعرفي لبيان مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية والوصول إلى نتائج تفيد إدارات المصارف الإسلامية في سورية والجهات الرقابية العاملة في تلك المصارف.

الأهداف:

وتهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة العمليات المصرفية.

2- التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة التدقيق الداخلي.

3- بيان فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية وآراء العاملين في إدارة التدقيق الداخلي فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية.

منهجية البحث :

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وذلك بهدف التوصل إلي نتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة، كما يتم استخدام المصادر الثانوية والتي تشمل الأدبيات التي تناولت الموضوع وكذلك ما تم نشره من أبحاث ورسائل علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة، وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة.

وفيما يتعلق بالمصادر الأولية فقد تم إعداد وتصميم استبانة لغرض الدراسة، وتم توزيعها على جميع الموظفين العاملين في إدارة التدقيق الداخلي وإدارة العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية العاملة في سورية وذلك في الفترة 2012-2013، وقد تم استخدام برنامج احصائي SPSS لتحليل الاستبانة، واستخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Sample t test) لفرضيات الدراسة، كما اعتمد الباحث على أدوات الإحصاء الوصفي مثل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، فضلاً عن استخدام اختبار (Independent t test) لاختبار الفروق الجوهرية مابين آراء عينتي الدراسة، وقد حكمت الاستبانة من قبل بعض أعضاء الهيئة التدريسية وبعض العاملين في إدارة التدقيق الداخلي وإدارة العمليات المصرفية في المصارف الاسلامية، وللتحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة استخدم

معامل ألفا كرونباخ لإجابات عينة الدراسة التي تم الحصول عليها بعد توزيع الاستبانة عليهم، إذ بلغ هذا المعامل 75.4 % وهي نسبة مقبولة.

فرضيات البحث:

اعتمدت الدراسة على الفرضيات التالية هي:

1- لا يوجد دلالة معنوية حول مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة العمليات المصرفية.

2- لا يوجد دلالة معنوية حول مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة التدقيق الداخلي.

3- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية وآراء العاملين في إدارة التدقيق الداخلي فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية.

الدراسات السابقة

أجريت العديد من الدراسات عن التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، وسلطت هذه الدراسات الضوء على أهم الحاجات والمتطلبات لتحقيق الكفاءة بالتطبيق والفعالية بالتنفيذ لهذا المدخل، فأولت العديد من المنظمات المهنية وفي طليعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، عناية خاصة لدور التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في تفعيل إدارة المخاطر وإمكانية تطبيقها، لذلك سيتم عرض أهم هذه الدراسات:

- **دراسات باللغة العربية:**

1-دراسة (رضوان، 2012) بعنوان" أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية"(1)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية بقطاع غزة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على عينة من المدققين الداخليين في البنوك التجارية في قطاع غزة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في (الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية(من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية.

- وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في(إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وادارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية.

وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف

.

2-دراسة (الجوهر،العقدة 2011) بعنوان" :إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر"(2):

هدفت هذه إلى التعرف على مفهوم التدقيق الداخلي الحديث في ظل المعايير الدولية ودوره في إدارة المخاطر وأهمية تزويد الإدارة بنتائج تقويمات المخاطر وتأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتقليل المخاطر وسعى الباحث لاختبار مدى تطبيق تلك المعايير في البيئة الأردنية والوصول إلى أسباب معوقات تطبيق البعض منها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضرورة توفير نظام رقابة داخلي فعال داخل المنظمات والذي يجب أن يكون مدعماً بجهاز تدقيق داخلي فعال حيث يعد هذا الجهاز وسيلة تقويم مستقلة يساهم في تعزيز فاعلية وكفاءة العمليات والتأكد أن مدى الالتزام بالقوانين والسياسات والتعليمات الداخلية، وكذلك الحكم على كفاءة نظام إدارة المخاطر.

3-دراسة (محمد عبد الفتاح،2008) بعنوان "إطار مقترح لتطوير دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية":(3)

هدفت هذه الدراسة إلى وضع منهج مقترح لتطوير دور التدقيق الداخلي المبني على المخاطر كأداة هامة لإدارة المخاطر المصرفية في إطار تنفيذ متطلبات لجنة بازل.

وتضمنت الدراسة نموذج للتكامل بين إدارة المخاطر ونموذج الأداء المتوزان كمدخل لتطوير التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في المصارف باعتباره يمثل أحد أدوات نظام الرقابة الإدارية، واقترحت الدراسة تكوين مصفوفة تحتوي على الأبعاد الأربعة لنموذج الأداء المتوازن في شكل صفوف، وأن تكون المخاطر المصرفية في شكل أعمدة، وعليه من المحتمل أن تتكون المصفوفة من ستة عشر خلية، تحتوي كل منها على معيار يمثل الأداء المطلوب، وعلى مقياس لقياس الأداء الفعلي، وتمثل كل خلية مؤشراً لتحديد الخطر طبقاً للأبعاد الأربعة لنموذج الأداء المتوازن، وبذلك يتمكن المدقق الداخلي من تقييم تأثير مكونات المخاطر المصرفية على الأبعاد الأربعة لنموذج الأداء المتوازن وتحديد التصرفات التي تم اتخاذها تجاه إدارة تلك المخاطر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه يمكن تفعيل التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في المصارف من خلال التكامل بين كلاً من نموذج إدارة المخاطر، ونموذج الأداء المتوازن، وذلك من خلال تقييم المقاييس التي تحتويها الأبعاد الأربعة لنموذج الأداء المتوازن.

4-دراسة (الحربي،2008) بعنوان " دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الكويتية" (4)

قدمت هذه الدراسة تحليلاً في المصارف التجارية الكويتية لتوضيح الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر المصرفية، كما ركزت الدراسة في جانبها العملي على التعريف بتأثير مجموعة من العوامل على إدارة المخاطر المصرفية والتي تميز المصارف فيما بينها، مثل حجم المصرف، طبيعة النظام الأساسي أو طبيعة نشاطه، حجم المتعاملين مع المصرف، والحصة السوقية للمصرف.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من نتائج أهمها:

- أظهرت النتائج إيجابية الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في ضبط المخاطر المصرفية.
- ارتفاع درجة تأثير المدقق الداخلي في دراسة حالة عدم التأكد والتنبؤ بالمخاطر المصرفية.
- ارتفاع درجة إشراك المدقق الداخلي في إعداد وتحديد خطة لمواجهة المخاطر المصرفية.

▪ دراسات باللغة الأجنبية:

1- Odoyo, Omwono ,and Okinyi,2014 دراسةبعنوان" An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study (5) of State Corporations in Kenya"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام في دولة كينيا، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء دراسة مسحية من خلال قائمة استقصاء تم توزيعها على المدراء التنفيذيين، والمدراء الماليين والمدراء التشغيليين ومدراء التدقيق الداخلي في 9 مؤسسات من مؤسسات القطاع العام وقد اعتمدت الدراسة على معامل بيرسون لإظهار العلاقة بين المتغيرات وتم بناء نموذج تجريبي لإدارة المخاطر في المؤسسة يتألف من (التدقيق الداخلي، المخاطر، الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة ،التزام الموظفين والإدارة)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الدور الأساسي للتدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة مخاطر المؤسسة هو توفير ضمانات للمؤسسة حول فعالية إدارة المخاطر وأنه يتوجب على إدارة المؤسسات العامة تهيئة بيئة مناسبة من شأنها أن تدعم من إدارة التدقيق الداخلي لإنجاز مسؤولياتها بشكل فعال لتزود الإدارة العليا بتأكيدات على أن مخاطر المؤسسة تدار بشكل فعال.

2-دراسة (The Institute of Internal Auditor,2010) بعنوان " Internal Auditings role (6) in risk Management

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما تم إعداد استبانه وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وايرلندا وبريطانيا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :هناك دور مهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر، وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق في وضع خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها تطوير مهارات المدققين الداخليين لتمكينهم من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام إدارة المخاطر بالمنشأة.

3-دراسة (Victoria Stanciu ,2008) بعنوان " Internal Audit Approach in Banks"(7)

هدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور المهم الذي من الممكن أن يقوم به التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في المصارف، وذلك بالتزامن مع التغيير الحاصل في بيئة العمل من تطبيق لمتطلبات بازل II وانتهاج مبادئ حوكمة الشركات.

وتضمنت الدراسة أن التدقيق الداخلي المبني على المخاطر يعتبر مدخل معاصر خلق تغيرات هامة في أسلوب تخطيط وتنفيذ أنشطة التدقيق الداخلي حيث أن المدققين الداخليين يعتمدون على المخاطر ابتدءاً من مرحلة التخطيط وانتهاء بإصدار التقرير النهائي لعملية التدقيق، ونظراً لأن المدققين الداخليين لديهم الخبرة والكفاءة في أنشطة وعمليات محددة فإنه يطلب منهم المشاركة في تقييم المخاطر إضافة إلى تقييم فعالية وكفاءة الإجراءات الرقابية للحد من المخاطر.

وتوصلت الدراسة أن جهود المصارف في التغيير لتنفيذ المتطلبات القانونية الجديدة ولاسيما متطلبات اتفاقية بازل II ستكون متواصلة، وعملية التدقيق الداخلي ستكون جزءاً هاماً من هذا التغيير لما لها من دور هام في تقييم المخاطر، ولذلك تعتبر جودة و احترافية وشمولية ومهارة التدقيق الداخلي ضرورية لمقابلة المتطلبات الجديدة.

4-دراسة(Beasley and author ,2006) بعنوان "The Impact of Enterprise Risk Management on the Internal Audit Function"(8)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير إدارة المخاطر على مهام المدقق الداخلي، حيث تناولت بالتحليل والمناقشة دور إدارة المخاطر وتأثيرها على المدقق الداخلي والعوامل المؤثرة فيها، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :هناك تأثير لإدارة المخاطر على التدقيق الداخلي ويزداد هذا التأثير عند وجود إطار متكامل لإدارة المخاطر بالمؤسسة، مهام التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي تكون أكثر عرضة للتأثر بإدارة المخاطر من غيرها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها : ضرورة وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر في المؤسسات، وضرورة وجود علاقة بين إدارة المخاطر وبين التدقيق الداخلي لخدمة أهداف المؤسسة لضمان تحقيقها.

5-دراسة (Page and Spire, 2006) بعنوان "Risk management the reinvention of and 9 the changing role of internal audit"

تناولت هذه الدراسة طبيعة وظائف الرقابة الداخلية في ظل التحكم المؤسسي في إنكلترا، مركزة على أسلوب التنظيم الذاتي للإجراءات كجزء من مصادر الرقابة وسياسات التحكم المؤسسي، واستعرضت التطورات في متطلبات تقارير التحكم المؤسسي الذي يوفر الفرصة المناسبة لتحديد المخاطر المرتبطة بذلك والدور الجديد للمدقق الداخلي لتقليل هذه المخاطر.

ومن نتائج الدراسة أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلي قوي وفعال كان بالإمكان التقليل من المخاطر التي تواجهه المشروع، وان التطور الكبير في إدارة الشركات يتطلب الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي وتحليل التقارير المالية الصادرة منه لمواجهة وادارة المخاطر، ومن اهم توصيات الدراسة ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي واعطائه درجة مناسبة من الاستقلالية وكذلك ضرورة التزام المدقق الداخلي بأداء معايير الممارسات المهنية للتدقيق.

اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها ركزت على بيئة عمل المصارف الإسلامية السورية خاصة فيما يتعلق ببيان مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية السورية، إضافة إلى أن عينة الدراسة شملت العاملين في إدارة التدقيق الداخلي وإدارة العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية بهدف الاستفادة من التباين والاختلاف في وجهات النظر لأفراد العينات معاً حول مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية.

الإطار النظري للدراسة:

1-مفهوم التدقيق الداخلي:

عرف معيار التدقيق الدولي رقم 610 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي أنه **(10)**:

"نشاط تقييمي ينشأ ضمن المنشأة لغرض خدمتها وتتضمن وظائفه اختبار وتقويم ومراقبة كفاءة وملائمة وفاعلية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية"

وقد تبنى معهد المدققين الداخليين الأمريكي IIA مفهوماً جديداً للتدقيق الداخلي يناسب متطلبات العصر ويؤكد أهميته للمنظمات أشار فيه **(11)**:

" أن التدقيق الداخلي نشاط مستقل موضوعي وتأكيدي واستشاري صمم من أجل إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال الالتزام بمنهج نظامي منضبط والرقابة لتقييم وتحسين فاعلية كل من إدارة المخاطر وحوكمة المؤسسات".

يتضح من خلال التعريف السابق بأن نشاط التدقيق الداخلي يتصف بمايلي:

– الاستقلالية: حيث يكون التدقيق مستقلاً عن الأنشطة التي تخضع للتدقيق، وأن ترتبط وحدة التدقيق الداخلي بأعلى مستوى إداري بالتنظيم.

– موضوعي: حيث يكون بعيداً عن التحيز أثناء تأدية مهام التدقيق، ولتعزيز الموضوعية تقوم بعض المؤسسات باللجوء إلى أسلوب التوريد الخارجي لنشاط التدقيق الداخلي.

– تأكيدي: حيث تكون عمليات التدقيق منضبطة وتخضع للأساليب العلمية والمهنية السليمة في تأدية المهام موضع المراجعة، ولأهمية هذا الجانب تلجأ بعض الشركات إلى تعيين مدير لتأكيد الجودة في إدارة التدقيق الداخلي.

–استشاري: حيث يكون نشاطاً استشارياً للإدارة العليا ومجلس الإدارة في الموضوعات التي ترى الإدارة ضرورة بيان رأيها فيها، بالإضافة لتزويد الإدارة بالتحليلات والدراسات والاستشارات والاقتراحات اللازمة لاتخاذ القرارات.

مع التطورات الحاصلة في المجالات الاقتصادية في سورية ومحاولة تأسيس المزيد من المصارف الأمر الذي أدى إلى إدراك العديد من المصارف إلى ضرورة وجود إدارة للتدقيق الداخلي تتبنى أساليب حديثة في التدقيق تأخذ بالاعتبار المخاطر المحتملة بدءاً من مرحلة التخطيط إلى إصدار التقرير النهائي للتدقيق، إضافة إلى مراجعة البيانات المالية، كما وعملت الجهات المسؤولة جاهدة لتطوير هذه المهنة لتواكب هذه التطورات في سورية وضمن هذا المجال:

- أصدر مصرف سورية المركزي التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصرف حسب القرار رقم 123/م ن/ ب 4 لعام 2005، والذي تضمنت مواده(نطاق وأهداف ومهمات وظيفة التدقيق الداخلي، استقلالية دائرة التدقيق الداخلي، نظام التدقيق الداخلي، نزاهة وتجرد وظيفة التدقيق الداخلي، الكفاءة المهنية، مجال وأنواع وإجراءات التدقيق الداخلي، مسؤوليات مدير دائرة التدقيق الداخلي ، ولجنة التدقيق الداخلي**(12)**
- كما بادرت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لتجعل وظيفة التدقيق الداخلي حاضرة في تشريعاتها، حيث قامت بإصدار قرار رقم 18/م لعام 2008 يتضمن نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات وقواعد حوكمة الشركات المساهمة وبناءً على هذا القرار فقد قامت المصارف الإسلامية السورية بالالتزام بتعليمات مصرف سورية المركزي تحقيقاً لمتطلبات الحوكمة**(13)**.

ويرى الباحث أن مفهوم التدقيق الداخلي قد مر بعدة مراحل واكب من خلالها تطور الخدمات التي تؤديها وظيفة التدقيق الداخلي كأداة هامة تساعد الإدارة العليا في المؤسسات في تنفيذ مسؤولياتها على أكمل وجه من خلال الدور الاستشاري الهام الذي تلعبه إدارة التدقيق الداخلي في المؤسسات، كما أن التزام إدارة المصارف الإسلامية بالقرارات الصادرة عن السلطات الرقابية، بالإضافة إلى اطلاعها على آخر مستجدات المنظمات المهنية المتعلقة بمبادئ ومعايير مهنة التدقيق الداخلي يشكل أرضية منسجمة للإرتقاء التدقيق الداخلي نحو واقع أفضل.

2–واقع المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية:

لايوجد مفهوم محدد للمخاطر حيث تتعدد مفاهيم هذا المصطلح، وفيما يلي أهم هذه المفاهيم:

"مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها ويمكن أن يكون الأثر ايجابياً (فرص) أو سلبياً (خطر)"(14)

وتواجه المصارف الإسلامية مخاطر أعلى من نظيرتها التقليدية وذلك بسبب طبيعة التمويل التي تتميز به المصارف الإسلامية، و تعد المخاطر التشغيلية من أكثر أنواع المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية وتعرف بأنها "مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية".(15)

ومن أنواع المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية مايلي:

أ. مخاطر سمعة المصرف الاسلامي: الخسائر الناتجة عن عدم توافق المنتجات المالية لديها مع الشريعةالإسلامية أو الإخلال بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهذا مايؤدي إلى الإضرار بسمعة المصرف وفقدان ثقة العملاء، ويؤدي كذلك إلى تراجع الطلب على التمويل والخدمات المالية الإسلامية.(16)

ب. مخاطر عدم الالتزام بالشريعة: تعد مخاطر عدم الالتزام بالشريعة نوعاً من مخاطر التشغيل التي تواجهها المصارف الإسلامية، والتي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاعتراف بالدخل وإلى قيام مقدمي الأموال بسحب أموالهم أو فسخ العقود مما يؤدي إلى تشويه السمعة والحد من فرص الأعمال.(17)

ج.مخاطر الدخل الحلال والدخل الحرام: تنشأ هذه المخاطر في المصارف التقليدية التي تقدم خدمات إسلامية أو تمتلك فروعاً إسلامية فإذا لم يكن لهذه المصارف رقابة صارمة حتى تمنع الخلط بين المال الناشئ من حلال والمال الآخر الناشئ من عمليات بالفائدة، وقد ينشأ هذا الخلط في بداية إنشاء الفرع الإسلامي إذا لم يتم التحري في البداية من هيئة رقابية شرعية.(18)

د.المخاطر القانونية:

تنشأ هذه المخاطر بسبب عدم التقيد بالقوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات النقدية (مثل المصارف المركزية) مما يعرض المصرف إلى غرامات وربما مخاطر السمعة التي تؤثر على نشاط المصرف بشكل عام.

هـ. مخاطر تتعلق بصيغ التمويل الاسلامي:

- **مخاطر التمويل بالمرابحة:** حيث تتعرض أموال المصرف الاسلامي للخطر في حال عجز العميل عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء ووجود رهن عقاري.

تحمل المصرف مسؤولية تجاه البضاعة سواء من هلاك للسلعة المشتراة او غير ذلك، فمن الناحية الشرعية يجب على المصرف تملك السلعة التي سيشتريها للعميل وحيازتها، ومن ثم التنازل للعميل، فإذا ما حصل أن حدثت موانع تحول دون تحويل ملكية السلعة المشتراة للعميل، فتبقى ملكيتها للمصرف الذي قد لايستطيع أن يبيعها ثانية ويتحمل خسارة قيمة هذه البضاعة.(19)

- **مخاطر التمويل بالمضاربة:** تعتبر صيغة التمويل بالمضاربة من أهم الصيغ التي كان منتظر منها الكثير وذلك كونها بعيدة عن شبهة الربا، كما انها عملية استثمارية مدرة للأرباح بنسبة كبيرة للطرفين، إلا أن ذلك لم يدفع المصارف الإسلامية من الاعتماد على هذه الصيغة إلا قليلاً وهذا يعود إلى تعدد مخاطرها منها مخاطر عجز السيولة وخطر الصرف إذا تم التعامل بالعملة الأجنبية ومخاطر ترتبط بالنشاط التجاري مثل كساد النشاط(20).

- **مخاطر التمويل بالمشاركة:** يصاحب التمويل بالمشاركة في رأس المال مخاطر تتمثل في احتمال فقدان رأس المال ذاته، إذ أن مؤسسة التمويل الإسلامية تدخل كشريك أو مساهم يقدم حصته في رأس مال الشركة مقابل عدد من الأسهم، وتنتقل ملكية الحصة إلى الشركة ويقتصر حق المؤسسة على نصيب محتمل في الربح أو الخسارة ، تشترط قوانين الكثير من الدول أن يكون رأس مال الشركات المنشأة على أرضها بعملتها الوطنية، وكذلك إذا كان سعر صرفها

غير ثابت بالنسبة للعملات الأجنبية، ففي هاتين الحالتين تتعرض المصارف الإسلامية المشاركة في التمويل إلى تقلبات سعر الصرف من ناحية، ولعدم سهولة تحويل استثماراتها إلى الخارج عند نهاية المدة من ناحية أخرى، ويخضع لهذين الخطرين كل من أصل مبلغ الاستثمار وعوائده. (21)

- **مخاطر التمويل بالإجارة:**(22)

✓ مخاطر تسويقية: وتتمثل في أن شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل المصرف يحتاج إلى حملة تسويقية منظمة من قبل المصرف لجذب انتباه العملاء للتعاون مع المصرف في هذا الشأن، لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة لاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات، وإلا تعرض المصرف إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجميد رأس المال وقد يتسبب بخسارة كبيرة.

✓ مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة: يعني عدم دفع الأجرة بانتظام تعطيل رأس المال العامل للبنك سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه.

✓ مخاطر التغير في الأساليب التكنولوجية: وخاصة في العصر الحالي الذي يشهد تسارعاً متزايداً في التقدم التكنولوجي والعلمي، الأمر الذي يستوجب أن يتم اختيار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفاً من تعرض المصرف لمخاطر كبيرة.

- **مخاطر التمويل بالاستصناع :**

عندما يقدم المصرف التمويل وفق عقد الاستصناع، فإنه يعرض رأسماله لعدد من المخاطر الخاصة بالطرف الآخر وهذه تشمل الآتي (23):

– مخاطر الطرف الأخر في عقد الاستصناع التي تواجهها المصارف والخاصة بتسليم السلع المباعة استصناعا تشبه مخاطر عقد السلم حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في موعدها أو أنها سلعة رديئة غير أن السلعة موضع العقد في حالة الاستصناع تكون تحت سيطرة العميل وأقل تعرضا للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة في عقد السلم.

–مخاطر العجز عن السداد في جانب المشتري ذات طبيعة عامة، بمعنى فشله في السداد بالكامل في الموعد المتفق عليه مع المصرف.

–إذا اعتبر عقد الاستصناع عقدا جائزا غير ملزم وفق بعض الآراء الفقهية فقد تكون هنالك مخاطر الطرف الآخر الذي قد يعتمد على عدم لزومية العقد فيتراجع عنه.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد طلب مصرف سورية المركزي من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية كما هو محدد في قرار مجلس النقد والتسليف المتعلق بالتعليمات الخاصة بالمخاطر التشغيلية رقم 106 / م ن / ب 4 تاريخ 2005/2/13 (24) بأنه على مجلس إدارة المصرف أن يكون على علم ودراية بالمخاطر التشغيلية الهامة التي تواجه المصرف باعتبارها مخاطر يجب الاهتمام بها والاحتياط لها، كما تقع على مسؤوليته المصادقة على نظام إدارة المخاطر التشغيلية الذي تضعه الإدارة العامة في المصرف ومراجعته بشكل دوري وتضمينه أية مخاطر جديدة قد تنشأ من خلال ممارسة المصرف لنشاطه، هذا النظام يجب أن يحدد ويعرف المخاطر التشغيلية وأن يضع المعايير الخاصة بكيفية تحديدها وتقييمها ومراقبتها والعمل على التخفيف منها.

ويرى الباحث أن المخاطر التشغيلية من أهم المخاطر التي يجب أن يتم التركيز عليها من قبل الإدارة العليا في المصارف الاسلامية، ويجب اتخاذ الإجراءات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطة المصرف بهدف تحقيق أقصى قيمة مضافة لكل أنشطة المصرف.

3-دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية:

يجب على المدققين الداخليين في المصارف أن يهتموا بالمخاطر الرئيسية المؤثرة على الأهداف أو العمليات أو الموارد لذلك هم يساهمون في إدارة المخاطر التشغيلية من خلال التأكيد والاستشارة بوسائل متنوعة، وقد جاء ضمن المعايير التي حددها معهد المدققين الداخليين الأمريكي IIA بأن نطاق التدقيق الداخلي يجب أن يشمل تقييم إدارة المخاطر وأنظمة الضبط.

إن الغاية من إدارة المخاطر التشغيلية هي تخفيف احتمالات حدوث الخسائر، وتخفيض النتائج المالية لهذه الخسائر عند وقوعها، ولتحقيق ذلك لابد من القيام بإجراء عدد من الخطوات الأساسية تبدأ بتحديد جميع المجالات والأنشطة التي تكون عرضة للمخاطر التشغيلية داخل المصرف، وبعد التعرف على المخاطر المختلفة تبدأ عملية تقييمها من خلال قياسها بشكل كمي لمعرفة حجم الخسائر المتوقع أن ينتج عنها، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التعامل مع هذه المخاطر التشغيلية و كيفية الاستجابة لها.

ويلعب التدقيق الداخلي دور أساسي في عملية تقييم المخاطر التشغيلية من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر التشغيلية واحتمال حدوثها، وإعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته، لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر التشغيلية تم بالشكل الصحيح.

وبناء عليه تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر التشغيلية، كقبول الخطر، أو تجنبه، أو التخفيف من هذا الخطر استناداً إلى درجة احتمال حدوثه، ودرجة تأثيره، ويلعب التدقيق الداخلي في هذه المرحلة دورا هاماً من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار.

وبالنسبة لدور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر التشغيلية، إن الإدارة العليا هي المسؤولة عن عملية الاستجابة للمخاطر وعملية إدارة المخاطر بشكل عام، لكن يمارس التدقيق الداخلي دور الاستشاري للإدارة من خلال تقديم النصح والمساعدة حول اعتماد الخيار الأمثل للتعامل مع المخاطر التشغيلية والاستجابة لها في الوقت المناسب، وتوصيل التقارير إلى لجنة التدقيق حول الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لمعالجة تلك المخاطر.

وبناءً على ماسبق يلعب المدققون الداخليون دوراً هاماً في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف، وقد أوضحت المعايير الإرشادية لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي هذا الدور، من خلال ماتم الإشارة إليه ضمن هذه المعايير بأن هناك خمسة عناصر رئيسة يجب أن تحققها عمليات تقييم المخاطر وهي **(25)**:

- تحديد وترتيب أولويات المخاطر الناتجة عن استراتيجية المؤسسة وأنشطتها.
- قيام مجلس الإدارة والإدارة العليا بتحديد مستوى المخاطر المقبولة للمؤسسة.
- تصميم وسائل الحد من المخاطر وتطبيقها لتخفيض المخاطر عند المستوى المقبول من الإدارة.
- التقييم الدوري للمخاطر من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة.
- رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة والإدارة العليا بنتائج عمليات إدارة المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى متطلبات مصرف سورية المركزي من المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية كما هو محدد في قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالتعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف رقم (123 / م ن / ب 4) تاريخ 2005/3/30 بأن مجال التدقيق يجب أن يتضمن فحص ومراقبة وتقييم مدى ملاءمة نظام الضبط الداخلي وتحليل مخاطره كافة (ومن ضمنها المخاطر التشغيلية) إضافة إلى فحص ومراقبة وتقييم الأمور التالية:

- مدى التزام كافة الوحدات العاملة بالسياسات والإجراءات الموضوعة.
- المخاطر الكمية والنوعية التي يواجهها المصرف.
- نظام إدارة المخاطر الموضوع من قبل الإدارة العامة الذي يربط المخاطر بمستوى الأموال الخاصة للمصرف.

ويرى الباحث مماسبق بأن هناك دوراً فعالاً للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الاسلامية، فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر، وذلك يتطلب التنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، فإدارة المخاطر تستعين بإدارة التدقيق الداخلي في مراحل عملها المختلفة لما لها من خبرة في تقييم المخاطر التشغيلية وتحديدها ولإدارة التدقيق الداخلي أن تعتمد على مخرجات وتقارير ادارة المخاطر لتركيز جهود التدقيق نحو أنشطة المصارف الأكثر خطورة.

الإطار العملي للدراسة:

1-مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في إدارة العمليات المصرفية والعاملين في إدارة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية العاملة في سورية والبالغ عددها 3 مصارف اسلامية، حيث بلغ العدد الاجمالي للعاملين في كل من إدارة العمليات المصرفية وإدارة التدقيق الداخلي 70 عاملاً، وقد تم توزيع 70 استبانة استلم منها 60 استبانة صالحة للدراسة مؤلفة من 45 استبانة تعود إلى إدارة العمليات المصرفية، 15 استبانة تعود إلى إدارة التدقيق الداخلي.

2- أداة جمع البيانات:

استخدمت استبانة طورت بالرجوع إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة بوصفها أداة لجمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة، وقد قسم الباحث الاستبانه إلى جزأين رئيسيين :

- الجزء الأول: يتضمن مجموعة من الأسئلة حول الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

- الجزء الثاني: ويتضمن أسئلة الاستبانه الموجهة إلى أفراد عينة الدراسة حول مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية.

3-الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة:

- **الصدق الظاهري:**

للتأكد من أن المقياس الذي تم استخدامه في الدراسة يقيس ما ينبغي أن يقيسه فقد أجريت اختبارات الصدق الظاهري وصدق المحتوى، وبهدف التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة تؤدي إلى جمع بيانات دقيقة، فقد عرضت الاستبانة على مجموعة من أساتذة التدقيق في جامعة دمشق، كما تم عرضها بشكل مسبق على بعض العاملين في إدارة العمليات المصرفية وإدارة التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية في سورية والمعنيين بموضوع الدراسة، وتم أخذ ملاحظاتهم على الاستبانة من خلال إعادة النظر ببعض الفقرات والعبارات المتضمنة فيها.

- **اختبار الثبات (درجة المصداقية ألفا):**

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة فيما لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط أو بعبارة أخرى فإن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد مجتمع الدراسة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ في التحقق من ثبات الاستبيان وكانت قيمته 0.754 وهي نسبة مقبولة وحيث أنه كلما اقتربت قيمة ألفا كرونباخ من الواحد كلما زاد الاعتماد على الاتساق الداخلي للاستبيان وكلما تم التأكد من الاعتماد على البيانات التي جمعت من خلاله، وبناءً على ذلك فإنه يمكن الاعتماد على البيانات التي جمعت بواسطة أداة الدراسة التي تم إعدادها، وهذا يدل على ثبات الاستبانة وقدرتها وصلاحيتها لتحليل النتائج.

4-الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها استخدم الباحث في صياغته لعبارات الاستبانة البساطة والسهولة قدر المستطاع بحيث تكون مفهومة لعامة المبحوثين، كما راع عند صياغته للعبارات التي يجيب عليها المبحوث أن تكون وفق مقياس ليكرت الخماسي، حيث يعتبر من أفضل أساليب القياس وذلك بإعطاء كل عبارة الوزن المناسب لأهميتها، فقام الباحث بإعطاء الوزن المناسب لأهمية كل عبارة من عبارات الاستبانة، وذلك على النحو التالي:

	موافق تماماً	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق نهائياً
الدرجة/الرتبة	5	4	3	2	1

وتم حساب الوزن النسبي لكل متغير وتحديد اتجاه الحالة (ايجابي، متوسط، ضعيف) من خلال المتوسط الحسابي ودرجة القياس الكلية /5/ وبالتالي يكون اتجاه الحالة ايجابي عندما يكون الوزن النسبي أعلى من 60 % و اتجاه الحالة ضعيف عندما يكون الوزن النسبي أقل من 60 % و متوسط عند الوزن النسبي 60 %.

وتم إجراء التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:.

- المتوسط الحسابي لترتيب إجابات أفراد الدراسة لعبارات الاستبانة حسب درجة الموافقة.
- الانحراف المعياري لقياس تجانس استجابات أفراد الدراسة حول متوسطات موافقتهم نحو متغيرات الدراسة.
- اختبار(Independent t test) للمقارنة بين عينتين وهو اختبار معلمي لتحليل الفروق كونه يعتبر من الاختبارات المعلمية التي تناسب البيانات الفئوية والتي تتكون من مجموعتين، ويمكن التعرف على دالة التوزيع الاحتمالي لها حيث تعتبر الاختبارات المعلمية من أقوى وأكثر الاختبارات مرونة في حالة توافر شروطها ويستخدم لتحديد ما إذا كان هناك فروق معنوية لاستجابات عينة الدراسة وهل تعد ذات دلالة إحصائية أي أنها فروق حقيقية أو تعود إلى أخطاء الصدفة.
- اختبار(One way Anova) اختبار التباين بين أكثر من مجموعتين.

5-النتائج والمناقشة:

لقد تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة حيث تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المركز الوظيفي :		
موظف في إدارة العمليات المصرفية	45	%75

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
موظف في إدارة التدقيق الداخلي	15	%25
سنوات الخبرة المصرفية:		
أقل من 3 سنوات	4	% 6.67
من 3 سنوات إلى أقل من 5 سنوات	36	% 60
من 5 سنوات إلى أقل من 10	16	%26.66
من 10 سنوات فأكثر	4	% 6.67
المؤهل العلمي:		
دكتوراه	2	% 0.03
ماجستير	21	% 35
بكالوريوس	32	% 53.33
معهد متوسط	5	% 0.08
التخصص العلمي:		
محاسبة	27	% 45
إدارة أعمال	6	% 10
علوم مالية ومصرفية	24	% 40
اقتصاد	3	% 5
الاجمالي	60	%100

ومن خلال الاطلاع على الجدول أعلاه نلاحظ مايلي:

- نلاحظ أن 75 % من إجمالي العينة هم من إدارة العمليات المصرفية، كما أن 25% من إجمالي العينة هم من موظفي إدارة التدقيق الداخلي، مما يوضح أن أفراد العينة من ذوي الصلة بموضوع الدراسة.

- نلاحظ أن غالبية الأفراد في العينة هم ذوو خبرة تتراوح بين 3 إلى أقل من 5 سنوات حيث شكلت نسبتهم حوالي (60%) في حين أن النسبة الثانية كانت لمن لديهم خبرة تتراوح من 5 إلى أقل من 10 سنوات حيث شكلت نسبة (26.26 %) من إجمالي أفراد العينة مما يدل على أن الخبرة العملية لعينة الدراسة ليست طويلة.

- نلاحظ أن نسبة الذين يحملون شهادة الماجستير و الدكتوراه تشكل (35.03%) من إجمالي أفراد العينة كما وأن نسبة الذين يحملون شهادة البكالوريوس تشكل (53.33%) من إجمالي أفراد العينة ممايدل إلى توجه قطاع المصارف الإسلامية إلى أن يكون الكادر حاصل على التأهيل العلمي المناسب وبالتالي يمكن القول أن غالبية الأفراد في عينة الدراسة هم حاصلين على التأهيل العلمي الكافي والمناسب والذي يعطي مؤشراً إلى أن أفراد العينة من ذوي المعرفة بموضوع الدراسة، مما يزيد من درجة الاعتماد على إجاباتهم للقيام باختبار فرضيات الدراسة.

- نلاحظ أن غالبية أفراد العينة هم من اختصاص المحاسبة (45%) والعلوم المالية والمصرفية بنسبة (40%) الأمر الذي يدل على كون أفراد العينة يعملون في مجال اختصاصهم في المصارف وبنسب متفاوتة.

قام الباحث بتفريغ نتائج التحليل الاحصائي في صورة جدول يبين المتوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة والانحرافات المعيارية لها، للوصول إلى الصورة الإجمالية لإجابات المبحوثين على كامل عبارات الاسبتانة للدلالة على أنشطة التدقيق الداخلي للحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية السورية ويبين الجدول رقم(2) أدناه النتائج التي تم التوصل إليها من وجهة نظر عينتي الدراسة.

جدول(2) التوزع النسبي والمتوسط واتجاه آراء عينة الدراسة نحو أنشطة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية السورية

		العاملين في إدارة العمليات المصرفية				العاملين في إدارة التدقيق الداخلي				اختبار t الفروق	مقارنة
العبارة	أنشطة التدقيق الداخلي	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	t	sig.
العبارة	أنشطة التدقيق الداخلي	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	سط المتو	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	t	sig.
العبارة 1	قيام ادارة التدقيق الداخلي أنشطة التدقيق الداخلي باختبار تطوير وتحسين عمليات إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف	4.16	0.92	83.16	ايجابي	4.47	0.83	89.33	ايجابي	-1.37	0.17
2	قيام التدقيق الداخلي في مساعدة الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر على إجراء التقييم الذاتي للمخاطر	4.37	0.85	87.37	ايجابي	4.33	0.82	86.67	ايجابي	-0.24	0.809
3	قيام إدارة التدقيق الداخلي في المساعدة على إيجاد سياسات وعمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتمل حدوثها	4.39	0.59	87.89	ايجابي	4.53	0.52	90.67	ايجابي	0.705	0.48
4	قيام التدقيق الداخلي بتقييم كفاءة وفاعلية الضوابط لمواجهة المخاطر التشغيلية في المصرف	4.37	0.68	87.36	ايجابي	4.13	0.83	82.67	ايجابي	-0.291	0.771
5	قيام التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل المناسبة للتعامل مع المخاطر التشغيلية	4.26	0.64	85.26	ايجابي	4.13	0.83	82.67	ايجابي	-0.396	0.692
6	يتم توثيق نتائج تقييم المخاطر التشغيلية والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر التشغيلية لكل نشاط على حدى من أنشطة المصرف	4.42	0.64	88.42	ايجابي	4.60	0.51	92.00	ايجابي	-0.838	0.402

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن آراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية في العبارات(1-2-3-4-5-6) والمعبرة عن أنشطة التدقيق الداخلي ذات تأثير ايجابي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية وأيضاً آراء العاملين في إدارة التدقيق الداخلي للعبارات السابقة ذات تأثير ايجابي، وبالتالي حسب قيم اختبار t للمقارنة بين هاتين المجموعتين نجد أن معنوية الدلالة الحسابية sig>0.05 إذاً لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في اختلاف الآراء لأثر أنشطة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية (السابقة)

تابع الجدول(2) التوزع النسبي والمتوسط واتجاه آراء عينة الدراسة نحو أنشطة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية السورية

العبارة		العاملين في إدارة العمليات المصرفية				العاملين في إدارة التدقيق الداخلي				اختبارمقارنة الفروق t	
العبارة	أنشطة التدقيق الداخلي	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	t	sig.
العبارة	أنشطة التدقيق الداخلي	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	t	sig.
العبارة	أنشطة التدقيق الداخلي	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	t	sig.
7	تشتمل أنشطة التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر مرة كل سنة على الأقل	4.39	0.64	87.89	ايجابي	4.40	0.63	88.00	ايجابي	-0.70	0.480
8	هناك دور للمدقق الداخلي في تحديد احتمالات حدوث المخاطر التشغيلية	4.39	0.68	87.89	ايجابي	4.40	0.51	88.00	ايجابي	-0.23	0.817
9	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين الداخليين لتقوية نظام إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف	4.24	0.91	84.74	ايجابي	4.80	0.41	96.00	ايجابي	-2.40	0.016
10	قيام التدقيق الداخلي بالعمل مع الجهات الأخرى في المصرف على تحديد مستويات المخاطر التشغيلية المقبولة من مجلس الإدارة	4.50	0.76	90.00	ايجابي	4.73	0.46	94.67	ايجابي	-1.08	0.282
11	اجراء مقارنات بين إجراءات الرقابة المطبقة في المصرف مع إجراءات الرقابة المناظرة في المصارف المماثلة تساعد المدقق الداخلي في التأكد من مدى جدوى اجراءاته	3.45	0.50	68.95	ايجابي	3.67	9759.00	73.33	ايجابي	-0.07	0.521
12	تقوم وحدة إدارة التدقيق الداخلي في المصرف بتوثيق وكتابة كل خطأ وإبلاغ الإدارة العليا	3.26	0.55	65.26	ايجابي	3.47	1.25	69.33	ايجابي	-1.12	0.263
13	قيام إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من مدى إتباع كافة الإجراءات الواجبة لإعداد الدراسات المناسبة حول العميل ودراسة مدى قدرته على السداد ودراسة الضمانات المقدمة من قبله والتي تتم قبل منح التمويل	3.37	1.02	67.37	ايجابي	3.60	1.12	72.00	ايجابي	-0.60	0.548
14	تتوفر لدى قسم التدقيق الداخلي الأدوات والوسائل اللازمة لقياس المخاطر التشغيلية	3.37	0.91	67.37	ايجابي	3.73	0.70	74.67	ايجابي	-1.73	0.082
15	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر التشغيلية على كافة مستويات أنشطة المصرف لمعرفة وتحديد أكثر الأنشطة تعرضا للمخاطرالتشغيلية	3.34	0.91	66.84	ايجابي	3.87	0.74	77.33	ايجابي	-1.85	0.064
16	يقوم التدقيق الداخلي بمراجعة التقارير السابقة لتقييم المخاطر التشغيلية المعدة من قبل الإدارة والمدققين الداخليين و الخارجيين	3.11	0.83	62.10	ايجابي	3.33	1.05	66.67	ايجابي	-0.85	0.40

17	تأكد إدارة التدقيق الداخلي من وجود خطة طوارئ لمواجهة أي مخاطر محتملة	3.32	0.90	66.31	ايجابي	3.33	1.35	66.67	ايجابي	-0.07	0.94

نلاحظ من الجدول (2) أن آراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية في العبارات(7-8-9-10-11-12-13-14-15-16-17) والمعبرة عن أنشطة التدقيق الداخلي ذات تأثير ايجابي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية وايضاً آراء العاملين في إدارة التدقيق الداخلي للعبارات السابقة ذات تأثير ايجابي وبالتالي حسب قيم اختبار t للمقارنة بين هاتين المجموعتين (اختبار Independent t test) نجد أن معنوية الدلالة الحسابية sig<0.05 إذاً لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في اختلاف الآراء لأثر أنشطة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية (السابقة) عدا الفقرات (9-10) فمعنوية الدلالة أصغر من 0.05 القياسية إذاً يوجد فروق في آراء هاتين العينتين لأثر هذه الأنشطة في الحد من المخاطر التشغيلية تبعاً للعاملين في ادارة العمليات المصرفية وإدارة التدقيق الداخلي.

تابع الجدول(2) التوزع النسبي والمتوسط واتجاه آراء عينة الدراسة نحو أنشطة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية السورية

		العاملين في إدارة العمليات المصرفية				العاملين في إدارة التدقيق الداخلي				اختبارمقارنة الفروق t	
العبارة	أنشطة التدقيق الداخلي	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	t	sig.
العبارة	أنشطة التدقيق الداخلي	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاتجاه	t	sig.
18	مشاركة المدقق الداخلي في دورات تدريبية أنشطة التدقيق الداخلي يساعده على إدراك المخاطر التشغيلية واختيار طرق التعامل معها	3.32	0.90	66.31	ايجابي	3.53	0.64	70.67	ايجابي	-0.57	0.57
19	لايسمح بتنفيذ التمويل إلا بعد أخذ موافقة مسبقة من قبل إدارة التدقيق الداخلي	2.37	1.15	47.37	سلبي	2.47	0.99	49.33	سلبي	-0.33	0.74
20	تتولى ادارة التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة ينوي المصرف تقديمها للتعرف على المخاطر التشغيلية لهذه الخدمة والإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر	4.42	0.60	88.42	ايجابي	4.40	0.63	88.00	ايجابي	-0.09	0.93
21	يستطيع المدقق الداخلي من إصدار توصيات للإدارة بضرورة تحمل إدارة المصرف جزء من المخاطر التشغيلية	4.55	0.50	91.05	ايجابي	4.40	0.63	88.00	ايجابي	-0.75	0.46
22	يقوم المدقق الداخلي بإعداد قوائم خاصة به تتضمن حصرًا للمخاطر التشغيلية التي تعرض لها المصرف تساعده على التأكد من دقة تعرفه على المخاطر المتوقعة في المستقبل	4.39	0.55	87.89	ايجابي	4.47	0.52	89.33	ايجابي	-0.39	0.70
23	تم رصد مخالفات قانونية من قبل موظفي التدقيق الداخلي أثناء تأدية مهامهم واحيلت للجهات المختصة	4.39	0.55	87.89	ايجابي	4.47	0.52	89.33	ايجابي	-0.39	0.70
24	تتأكد ادارة التدقيق الداخلي من حجز مخصصات كافية لمواجهة الخسائر الناجمة عن المخاطر التشغيلية	3.24	1.48	64.74	ايجابي	3.53	0.74	70.67	ايجابي	-0.38	0.71
25	يوجد اتصال مباشر بين المدقق الداخلي ومجلس الإدارة يساعد المجلس في تحديد طريقة التعامل المناسبة مع المخاطر	3.11	1.66	62.10	ايجابي	3.27	1.44	65.33	ايجابي	-0.37	0.71
26	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من أن الإدارة تقوم بالفحص الدوري لوظائف الأنشطة الرقابية وتقوم بتعديلها عند	3.32	1.58	66.31	ايجابي	3.33	1.29	66.67	ايجابي	-0.12	0.90

	الحاجة									
27	تقوم ادارة التدقيق الداخلي بمراجعة تحليلات الادارة عن المخاطر التشغيلية والاجراءات المتخذة للسيطرة على تلك المخاطر	3.53	1.54	70.53	ايجابي	3.47	0.74	69.33	ايجابي	-0.50	0.62
28	تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من أن ادارة العمليات المصرفية قامت بالتأمين على أنشطة التسهيلات	3.18	1.72	63.68	ايجابي	3.67	1.45	73.33	ايجابي	-0.73	0.47
29	يتمكن المدقق الداخلي من إجراء المقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع كل بديل بدائل التعامل مع المخاطر التشغيلية لاختيار أفضل البدائل	2.32	1.12	46.30	سلبي	2.33	0.98	46.67	سلبي	-1.54	0.88
30	التدريب المستمر والدورات المتخصصة في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية لموظفي دائرة التدقيق	2.21	1.44	44.21	سلبي	2.47	1.68	49.33	سلبي	-0.65	0.52
31	يقوم التدقيق الداخلي بفحص دقة توزيع العوائد على ا lالحسابات الاستثمارية	2.21	1.19	44.20	سلبي	2.47	1.41	49.33	سلبي	-0.53	0.59

نلاحظ الجدول (2) أن آراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية في العبارات (18-20-21-22-23-24-25-26-27-28) والمعبرة عن أنشطة التدقيق الداخلي ذات تأثير إيجابي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية وايضاً آراء العاملين في إدارة التدقيق الداخلي للعبارات السابقة ذات تأثير ايجابي عدا الفقرات (19-29-30-31) فالأثر سلبي الاتجاه لكلا المجموعتين (العاملين في ادارة العمليات المصرفية – والعاملين في ادارة التدقيق الداخلي) وبإجراء اختبار (Independent t test) لاختبار الفروق بين المجموعتين نجد أن معنوية الدلالة الحسابية sig>0.05 إذا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية في اختلاف الآراء لأثر أنشطة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية السورية.

اختبار الفرضيات:

بعد تحليل نتائج الدراسة، تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Sample t test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية (أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمةtالجدولية (أو القيمة الاحتمالية أقل من0.05 والوزن النسبي أقل من60 %).

أ.اختبار الفرضية الأولى:

إن فرضية العدم والتي تنص" لا يوجد دلالة معنوية حول مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة العمليات المصرفية ".

وبالتالي فإن الفرضية البديلة تنص على" يوجد دلالة معنوية حول مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة العمليات المصرفية"، وبالنظر إلى الجدول رقم(3) أدناه يتبين أن المتوسط الحسابي للمتغيرات المتعلقة بهذه الفرضية 3.65 وهي باتجاه إيجابي مع انحراف معياري 0.25 صغير مما يدل على عدم وجود تشتت في البيانات وأن قيمة دالة القياس t=31.86 عند درجة حرية 44 ومعنوية الدلالة الحسابية هي sig=0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية إذاً نرفض فرضية العدم و

نقبل الفرضية البديلة " يوجد دلالة معنوية حول مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة العمليات المصرفية"

جدول(3) دالات اختبار t – test لمتغيرات الفرضية الأولى

	N		المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ في الانحراف	
Test Value = 3 One-Sample Test	45		3.65	0.25	0.12	
Test Value = 3 One-Sample Test	t	درجة الحرية	معنوية الدلالة	الاختلاف في المتوسطات	الاختلاف عند درجة ثقة 95 %	
		درجة الحرية	المعنوية الدلالة	الاختلافات في المتوسطات	الأدنى	الأعلى
Test Value = 3 One-Sample Test لا يساهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة العمليات المصرفية.	31.86	44	0.000	0.65	0.48	0.68

ب. اختبار الفرضية الثانية:

إن فرضية العدم والتي تنص" لا يوجد دلالة معنوية حول مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة التدقيق الداخلي ".

وبالتالي فإن الفرضية البديلة تنص على" يوجد دلالة معنوية حول مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة التدقيق الداخلي"

وبالنظر إلى الجدول (4) أدناه يتبين أن المتوسط الحسابي للمتغيرات المتعلقة بهذه الفرضية 3.80 وهي باتجاه ايجابي مع انحراف معياري 0.11 صغير مما يدل على عدم وجود تشتت في البيانات وأن قيمة دالة القياس t=27.64 عند درجة حرية 14 ومعنوية الدلالة الحسابية هي sig=0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية إذاً نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة "يوجد دلالة معنوية حول مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة التدقيق الداخلي".

جدول(4) دالات اختبار t – test لمتغيرات الفرضية الثانية

	N		المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ في الانحراف	
Test Value = 3 One-Sample Test	15		3.80	0.11	350.	
Test Value = 3 One-Sample Test	T	درجة الحرية	معنوية الدلالة	الاختلاف في المتوسطات	الاختلاف عند درجة ثقة 95 %	
		درجة الحرية	المعنوية الدلالة	الاختلافات في المتوسطات	الأدنى	الأعلى
Test Value = 3 One-Sample Test لا يساهم التدقيق الداخلي في الحد من	27.64	14	00.00 الحسابية	0.8	0.66	1.4

المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية من وجهة نظر العاملين في إدارة التدقيق الداخلي.						

ج. اختبار الفرضية الثالثة التي تنص "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية وآراء العاملين في إدارة التدقيق الداخلي فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية"

تم اجراء اختبار(Independent t test) لاختبار فروق اختلاف وجهات النظر بين العاملين في إدارة العمليات المصرفية والعاملين في إدارة التدقيق الداخلي فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية على المتغيرات الممثلة لعبارات الاستبيان وكانت النتائج كما يلي:

جدول(5) دالات اختبار Independent t-test لمتغيرات الفرضية الثالثة

Test Value = 3	اختبار تساوي التباين		اختبار تساوي مقارنة المتوسطات						
One-Sample Test Test Value = 3	F	الدلالة	T	df	الدلالة الحسابية	اختلاف المتوسط	الاختلاف في الخطأ المعياري	الاختلاف عند درجة ثقة 95 %	
One-Sample Test Test Value = 3		الدلالة الحسابية				اختلاف المتوسط	الاختلاف المعياري	الادنى	الأعلى
مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من One-Sample Test	F 3.2	الدلالة الحسابية 0.084	T 1.49	df 30	الدلالة الحسابية 0.57	المتوسط 0.15	في الخطأ المعياري 0.14	0.12	0.75

يلاحظ من الجدول (5) أن قيمة دالة القياس t=1.49 عند درجة حرية 30 ومعنوية الدلالة الحسابية sig=0.57 وهي أكبر من القياسية sig=0.05 إذا نقبل فرضية العدم والتي تنص " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية وآراء العاملين في إدارة التدقيق الداخلي فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية"

قياس اختبار الفروق في الأثر للمتغيرات التعريفية على محاور الدراسة:

تم إجراء اختبار (One way Anova) لمعرفة أثر المتغيرات التعريفية من أجل قياس اختبار الفروق في الأثر للمتغيرات التعريفية على محاور الدراسة على النحو التالي:

- اختبار الفروق تبعاً للتخصص العلمي

جدول(6) اختبار Anova الفروق لآراء المبحوثين في محاور الدراسة تبعاً للتخصص العلمي

		مربع المجاميع	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية	بين المجموعات	1.436	3	.479	3.033	.037

نلاحظ من الجدول(6) أن قيمة دالة الاختبار F=3.033 عند درجة حرية 3 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.037 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

هنا أي يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية تبعاً لتخصص المبحوث وبتطبيق اختبار scheffe نجد أنه لصالح اختصاص محاسبة.

- اختبار الفروق تبعاً للمؤهل العلمي

جدول (7) اختبار Anova الفروق لآراء المبحوثين في محاور الدراسة تبعاً للمؤهل العلمي

		مربع المجاميع	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية	بين المجموعات	0.851	3	0.213	1.502	0.215

نلاحظ من الجدول (7) أن قيمة دالة الاختبار F=1.50 عند درجة حرية 4 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.215 وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نقبل فرضية العدم أي لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية تبعاً المؤهل العلمي للمبحوث.

- اختبار الفروق تبعاً لسنوات الخبرة

جدول(8) اختبار Anova الفروق لآراء المبحوثين في محاور الدراسة تبعاً لسنوات الخبرة

		مربع المجاميع	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية	بين المجموعات	1.270	3	.423	5.066	.004

نلاحظ من خلال الجدول (8) أن قيمة دالة الاختبار F=5.066 عند درجة حرية 3 ومعنوية الدلالة الاحصائية sig=0.004 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة القياسي sig=0.05 إذا نرفض فرضية العدم هنا أي يوجد فروق ذات دلالة معنوية لآراء عينة الدراسة حول مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية تبعاً لسنوات الخبرة للمبحوث، وبتطبيق اختبار scheffe نجد أنه لصالح الفئة من 5 سنوات فأكثر.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

بعد تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، إضافة إلى ما تم عرضه في الجانب النظري للدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1-يساهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية في سورية وذلك من وجهة نظر كل من العاملين في إدارة العمليات المصرفية والعاملين في إدارة التدقيق الداخلي في تلك المصارف.

2-أجمع أفراد عينتي الدراسة أن أهم الأنشطة التي تمارسها إدارة التدقيق الداخلي وتؤثر بشكل كبير في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية السورية هي:

- اختبار تطوير وتحسين عمليات إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف
- مساعدة الجهة المسؤولة عن إدارة المخاطر على إجراء التقييم الذاتي للمخاطر التشغيلية
- المساعدة على إيجاد سياسات وعمليات لإدارة المخاطر التشغيلية في حالة الأزمات المحتمل حدوثها
- تقييم كفاءة وفاعلية الضوابط لمواجهة المخاطر التشغيلية في المصرف
- اقتراح الوسائل المناسبة للتعامل مع المخاطر التشغيلية
- توثيق نتائج تقييم المخاطر التشغيلية والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر لكل نشاط على حده من أنشطة المصرف
- المشاركة في تحديد احتمالات حدوث المخاطر التشغيلية
- التأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين الداخليين لتقوية نظام إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة فإنه يوصي بمايلي:

1-ضرورة تفعيل دور إدارة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية السورية، لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية، والمحافظة على بقائها.

2-ضرورة إبداء وحدات المصرف الاسلامي ردود أفعال إيجابية حول ملاحظات المدقق الداخلي عن المخاطر التشغيلية التي يمكن أن تتعرض لها هذه الوحدات.

3-ضرورة قيام المصارف الإسلامية بإجراء دورات تدريبية داخلية وخارجية ومستمرة في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر التشغيلية لبقاء الموظفين على إطلاع مستمر بالتطورات المهنية في هذه المجالات وكذلك أن يتم الاهتمام بتقديم الدورات للإلمام بصيغ التمويل الإسلامية التي يعمل بها مثل هذا النوع من المصارف لتطوير مهام التدقيق الداخلي.

المراجع:

1-رضوان، ايهاب ديب مصطفى.(2012). أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية(دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة.

2-الجوهر، كريمة، العقدة، صالح.(2011). دراسة في إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية واثرها في تعزيز إدارة المخاطر، جامعة العلوم التطبيقية.

3-عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح.(2008). إطار مقترح لتطوير دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية. مجلة الفكر المحاسبي. كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة الثانية عشر،400-404

4-الحربي، عبد الله حمد.(2008). دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الكويتية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، جامعة آل البيت، الأردن

5- Odoyo, Fredrick,& Omwono, Gideon, &Okinyi, Narkiso.(2014)An Analysis of the Role of Internal Audit in Implementing Risk Management- a Study of State Corporations in Kenya. International Journal of Business and Social Science. Vol. 5, No. 6; May.pp169-176

6- Institute of Internal Auditors,(2010), "Internal Auditings role in risk Management ,www.theiia.org

7- Victoria Stanciu,(2008), Internal Audit Approach in Banks ، Faculty of Accounting and Management Information Systems ، Bucharest – Romania

8- Beasley, Mark S.,& author,(2006), " The Impact of Enterprise Risk Management on the Internal Audit Function"

9- Spiral, Laura F. & Page, Michael,(2006), Rick management the reinvention of internal control and the changing role of internal audit, Accounting , Auditing , Accountability Journal , Vol. 16, N.4, www.emeradin-sight.com

10-الاتحاد الدولي للمحاسبين.(2012). المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان. ص628

11- Irvin N.Glem ,2004 " Internal Audit'S Role In Governance, Risk,And Control " , CIA Review,P23

12-مصرف سورية المركزي،(2004)، مجلس النقد والتسليف، قرار رقم(123)، التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي في المصارف، الجمهورية العربية السورية.

13-نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات.(2008).قواعد حوكمة الشركات المساهمة، قرار رقم/ 18 م، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

14-شهاب، عماد أمين.(2008). خريطة طريق تطبيق بازل 2 في المصارف العربية، بيروت: منشورات اتحاد المصارف العربية، ص 135

15- Basle Committee on Banking Supervision,(1998), Risk Management for Electronic Banking and Electronic Money Activitie, www.BIS.org

16-مجلس الخدمات المالية الاسلامية،(2005)، المبادئء الارشادية لادارة المخاطر للمؤسسات عدا مؤسسات التأمين التي تقدم خدمات مالية اسلامية.

17-صالح، مفتاح.(2009). إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 20-21 أكتوبر ص7

18-الرفاعي، غالب عوض ، وعارضة، فيصل صادق.)2007). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع :إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18، ص16

19-صالح، مفتاح،(2009)، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، مرجع سابق، ص7

20-عاشور عبد الجواد عبد الحميد.(2005). التمويل بالمشاركة في المؤسسات الإسلامية، مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، أيام 15-17 مايو

21-الرفاعي، غالب عوض ، وعارضة، فيصل صادق(2007). مرجع سابق، ص 17 .

22-خان، طارق الله، وأحمد،حبيب (2003).إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية. السعودية: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ص ص 69 -70

23-مصرف سورية المركزي،(2005)، مجلس النقد والتسليف، قرار رقم (106)، التعليمات الخاصة بالمخاطر التشغيلية، الجمهورية العربية السورية.

24-حماد، طارق عبد العال.(2005)حوكمة الشركات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص 33

25-الرمحي، زاهر عطا.(2004). تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية، ص175.